

في أول مؤتمر للمحللين بعد الإدراج.. الشركة تستعرض إستراتيجيتها للنمو المدعوم بالرقمنة وتنوع الإيرادات والانضباط الرأسمالي

«ترولّي»: نتائج الربع الأول تؤكد قوة نموذج «المتاجر القريبة» وزخم التوسع في الكويت والسعودية

الإيرادات ترتفع 29,3٪ إلى 25,9 مليون دينار وصافي الربح ينمو 83,4٪ إلى 2,4 مليون دينار ■ شبكة الفروع وصلت إلى 249 فرعاً و339 ألف مشترك ببرنامج الولاء و100 ألف مستخدم نشط للتطبيق

عقدت شركة ترولي للتجارة العامة، منصة تجارة التجزئة القائمة على مفهوم المتاجر القريبة والمدرجة في السوق الأول لدى بورصة الكويت، مؤتمر المحللين والمستثمرين للربع الأول من عام 2026، وهو الأول الذي تعقده الشركة عقب إدراجها الناجح في بورصة الكويت، واستضافته شركة أرقام كابيتال، بمشاركة محمد يعقوب بوذي نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، وبيتر جبرا نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب لترولي السعودية، وأمجد فكري الرئيس المالي للمجموعة. وشهد المؤتمر استعراض الإدارة التنفيذية أبرز نتائج الشركة المالية والتشغيلية للربع الأول من عام 2026، إلى جانب المقومات الاستراتيجية التي تدعم نموذج أعمالها، وخارطة الطريق الاستراتيجية للمرحلة المقبلة، والتي تركز على تعزيز كفاءة العمليات في الكويت، وتسريع مسار النمو في المملكة العربية السعودية، وتطوير نموذج «بقالة بويديغا» إلى جانب تعظيم مساهمة القنوات الرقمية والإيرادات المتكررة وخيارات النمو الأقل كثافة من حيث رأس المال.



محمد بوذي



بيتر جبرا



أمجد فكري

مستوى التنوع في قاعدة الدخل. وبلغت المبيعات عبر التجارة الإلكترونية 1,3 مليون دينار خلال الربع الأول، فيما وصل عدد المسجلين في برنامج الولاء إلى 339 ألف عميل، وتجاوز عدد المستخدمين النشطين للتطبيق 100 ألف مستخدم، بما يعكس تنامي دور القنوات الرقمية في تعزيز تفاعل العملاء، ورفع معدلات التكرار، وتحسين القدرة على تخصيص العروض وإدارة المزيج البيعي.

استراتيجية جديدة لمرحلة ما بعد التوسع

وخلال المؤتمر، أوضحت إدارة «ترولّي» أن الشركة انتقلت من مرحلة بناء الحجم والتوسع في الشبكة إلى مرحلة تركيز أكثر على تحسين جودة الأرباح، وتعظيم العوائد، ورفع كفاءة مزيج الإيرادات، مشيرة إلى أن الاستراتيجية تركز على تحسين أداء الأعمال الأساسية في الكويت، وتسريع نضج الفروع في السعودية، وتعمل الشركة على تطوير مخطط قطاع حي سكني مصمم لخدمة قطاع تجزئة واسع ومجزأ تاريخياً. كما تسهم مصادر الإيرادات غير التقليدية، بما في ذلك إيرادات المتاجر بنظام المتاجر داخل المتاجر، والقنوات الرقمية، والمبيعات عبر التطبيق، في تعزيز جودة الإيرادات ورفع

ترولّي نحو مرحلتها المقبلة من قاعدة تشغيلية راسخة. ما يبنينا على مدى سنوات من التوسع المدروس، والانضباط في اختيار المواقع، والتطوير المستمر لنماذج التشغيل، يشكل اليوم قاعدة قوية تمكن الشركة من الدخول في مرحلة أكثر تركيزاً على جودة النمو، وتعزيز كفاءة العمليات، وترسيخ الربحية المستدامة. وتمثل أولياتنا خلال المرحلة المقبلة في تحسين هوامش الربح، وتعميق العلاقة مع العملاء، ومواصلة التوسع الانتقائي في المواقع والأسواق التي تحبب جدواها من خلال مؤشرات أداء واضحة.

وفي السوق السعودية، تمثل المرحلة المقبلة فرصة مهمة لترولي لتعزيز حضورها، وتوسيع حجم عملياتها، ورفع إنتاجية فروعها مع تقديمها في محنتي النضج التشغيلي. كما يوفر نموذج بقالة بويديغا مسارا واعدا للنمو، بمتطلبات رأسمالية أكثر كفاءة، ومرونة تشغيلية أعلى، وتوافق أكبر مع احتياجات المجتمعات السكنية.

نمو الإيرادات مدفوعاً بالتوسع وتحسين المزيج

وعلى صعيد الأداء المالي، ارتفعت إيرادات التجزئة إلى 23,5 مليون دينار في الربع الأول من عام 2026، بنمو 26٪ على أساس سنوي، نتيجة ارتفاع حركة العملاء، وسحب المزيد السلبي، وزيادة متوسط السلة الشرائية، وتسارع مساهمة الفروع الجديدة. كما ارتفعت إيرادات التجزئة إلى 2,1 مليون

دينار، بنمو 107,6٪ على أساس سنوي، مدفوعة بتجديد عقود المتاجر داخل المتاجر ورسوم المعالجة المرتبطة باتفاقيات التاجر من الباطن. وفي الكويت، نمت إيرادات التجزئة بنسبة 19٪ على أساس سنوي، مدفوعة بقوة أداء الفروع القائمة وتحسين إنتاجيتها، إلى جانب افتتاحات انتقائية في مواقع عالية الحركة. أما في المملكة العربية السعودية، فقد بلغت إيرادات التجزئة 4,1 ملايين دينار، مسجلة نمواً بنسبة 67٪ على أساس سنوي، بدعم من افتتاح فروع جديدة وتسارع نضج المواقع القائمة وزيادة الوعي بالعلامة التجارية. كما توسعت شبكة فروع الشركة لتصل إلى 249 فرعاً، كما في 31 مارس 2026، بنمو 30,4٪ على أساس سنوي، ويزيادة قدرها 58 فرعاً مقارنة بالربع الأول من عام 2025، بما يشمل افتتاح 16 فرعاً جديداً خلال الربع الأول من عام 2026.

تحسن الربحية ونهضة التدفقات النقدية

في جانبه، قال أمجد فكري، الرئيس المالي للمجموعة لدى شركة ترولي: «أظهرت نتائج الربع الأول قدرة واضحة على تحويل النمو إلى ربحية، وبتدفقات نقدية، حيث ارتفعت الإيرادات، وتحسنت الهوامش، ونمت الأرباح بصورة تفوق نمو الإيرادات. ويعكس نمو الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 46,8٪ وصافي الربح بنسبة 83,4٪ قوة الرافعة التشغيلية، وتحسن مزيج الإيرادات، واستفادة الشركة من توسع قاعدة الفروع ونضجها التدريجي. كما بلغ صافي التدفقات النقدية من العمليات 4,7 ملايين دينار، بما يعزز مرونة الشركة المالية وقدرتها على تمويل النمو وفق إطار منضبط لتخصيص رأس المال. وأضاف: حافظت ترولي على انضباط واضح في الإنفاق الرأسمالي، حيث بلغ 0,5 مليون دينار خلال الربع الأول، أي ما يعادل 1,8٪ من الإيرادات، مع توجيه الإنفاق نحو افتتاحات مختارة، وتحديثات محددة، واستثمارات تشغيلية تدعم النمو المستقبلي. كما تحتفظ الشركة بمركز مالي قوي وصافي مركز نقدي، بما يمنحها المرونة الكافية لمواصلة التوسع الانتقائي، وتعزيز العوائد، ودعم خلق قيمة مستدامة للمساهمين. وارتفع إجمالي الربح إلى 9,1 مليون دينار، مع تحسن هامش الربح الإجمالي إلى 35٪ مدفوعاً بمصادر الإيرادات الأعلى هامشاً والأقل كثافة من الناحية الرأسمالية، بما في ذلك إيرادات التجزئة، والعلامات الخاصة، والتقنيات الرقمية، ونماذج الامتياز والتوزيع.

وبينت الشركة أن نتائج الربع الأول من عام 2026 تشكل بداية قوية لعام، وتعكس جودة منصة «ترولّي» التشغيلية، ومرونة الطلب على نموذج المتاجر القريبة، وقدرتها على الجمع بين النمو والانضباط التشغيلي والرأسمالي. كما أنها جددت التزامها بمواصلة التواصل الفاعل مع مجتمع المستثمرين والمحللين، وتعزيز مستويات الشفافية والإفصاح بما يواكب متطلبات المرحلة الجديدة باعتبارها شركة مدرجة في السوق الأول لدى بورصة الكويت.

الاستهلاك خلال الربع الأول، بما في ذلك تأخير شهر رمضان المبارك على الاستهلاك النهاري، وبعض القيود التنظيمية المؤقتة على فئات منتجات محددة في قطاع العقارات السكنية. وأكدت الشركة أن هذه العوامل كانت مؤقتة وخارجية بطبيعتها، وأن الأداء الأساسي للشركة بقي قوياً، مدفوعاً بمرونة نموذج التشغيل، وقوة الفروع القائمة، وسرعة نضج المواقع الجديدة. كما أوضحت «ترولّي» أن نموذجها التشغيلي المركزي وسلاسل التوريد التي طورتها خلال السنوات الماضية عززاً قدرتها على إدارة المخزون، والحفاظ على استمرارية العمليات، والحد من أي تأثيرات جوهريّة على توافر المنتجات أو جودة الخدمة.

النظرة المستقبلية

وفي ختام المؤتمر، أوضحت الإدارة أن أولويات المرحلة المقبلة تتركز في مواصلة تعزيز أداء عملياتها الأساسية في الكويت، وتسريع مسار النمو والربحية في المملكة العربية السعودية، وتطوير نموذج «بقالة بويديغا» بصورة منضبطة، مع التوسع في مصادر الإيرادات الأعلى هامشاً والأقل كثافة من الناحية الرأسمالية، بما في ذلك إيرادات التجزئة، والعلامات الخاصة، والتقنيات الرقمية، ونماذج الامتياز والتوزيع. وبينت الشركة أن نتائج الربع الأول من عام 2026 تشكل بداية قوية لعام، وتعكس جودة منصة «ترولّي» التشغيلية، ومرونة الطلب على نموذج المتاجر القريبة، وقدرتها على الجمع بين النمو والانضباط التشغيلي والرأسمالي. كما أنها جددت التزامها بمواصلة التواصل الفاعل مع مجتمع المستثمرين والمحللين، وتعزيز مستويات الشفافية والإفصاح بما يواكب متطلبات المرحلة الجديدة باعتبارها شركة مدرجة في السوق الأول لدى بورصة الكويت.

في قرار أصدره وزير التجارة والصناعة فرض خلاله غرامات شهرية كبيرة على المتأخرين عن تسليم القسائم... ويجوز التظلم من قرار سحب القسيمة أو الموقع أو الوحدة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النشر

9 حالات يجوز فيها سحب القسائم الصناعية

أصدر وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة أسامة بوذي القرار الوزاري رقم 8 لسنة 2026 بشأن قواعد وضوابط إجراءات سحب القسائم الخاصة لإشراف الهيئة العامة للصناعة، وجاء في القرار:

المادة الأولى التعاريف

- الهيئة: الهيئة العامة للصناعة
- الوزير: وزير التجارة والصناعة - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة
- المدير: مدير عام الهيئة العامة للصناعة
- القانون: قانون الصناعة رقم 56 لسنة 1996 المعدل بالقانون رقم 22 لسنة 2009 في شأن الموافقة على نظام الترخيص الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتعديلاتها.
- اللائحة: اللائحة التنفيذية لقانون الصناعة واللائحة التنفيذية لقانون الترخيص الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتعديلاتها.
- مقرر الاسترجاع: هو مستند يعتمد من رئيس اللجنة وأحد أعضائها أو مدير الإدارة المختصة بالموظف يتضمن بيانات القسيمة أو الموقع أو الوحدة المسحوبة ووضعها ويثبت فيه تاريخ استلام الهيئة للقسائم المسحوبة.
- المادة الثانية: أولا: للوزير

دليل إجراءات سحب القسائم الصناعية في الكويت

مخالفة شروط الترخيص والبيانات

سحب القسيمة عند تقديم معلومات كاذبة أو مضللة.

التوقف عن الإنتاج أو تغيير النشاط

إلغاء الترخيص إذا توقف الإنتاج 6 أشهر أو تم تغيير الغرض دون موافقة

مخالفة بنود التعاقد والبيئة

يشمل تأجير القسيمة للغير ومخالفة الأمن الصناعي والبيئة.

الجدول الزمني والجزاء

مهلة الإخلاء والتظلم القانوني

يمنح صاحب العلاقة شهراً للإخلاء، ويحق له التظلم خلال 30 يوماً.

التمديد الاختياري لفترة الإخلاء

يمكن تمديد الإخلاء لمدة تصل لـ 6 أشهر بشرط سداد المستحقات.

عقوبات تصاعديّة على تأخير التسليم

غرامات تبدأ من 25% وتصل لـ 100% شهرياً من مقابل الانتفاع السنوي.

مخالفات بنود التعاقد والبيئة

يشمل تأجير القسيمة للغير ومخالفة الأمن الصناعي والبيئة.

التوقف عن الإنتاج أو تغيير النشاط

إلغاء الترخيص إذا توقف الإنتاج 6 أشهر أو تم تغيير الغرض دون موافقة

مخالفة شروط الترخيص والبيانات

سحب القسيمة عند تقديم معلومات كاذبة أو مضللة.

الجدول الزمني والجزاء

مهلة الإخلاء والتظلم القانوني

يمنح صاحب العلاقة شهراً للإخلاء، ويحق له التظلم خلال 30 يوماً.

التمديد الاختياري لفترة الإخلاء

يمكن تمديد الإخلاء لمدة تصل لـ 6 أشهر بشرط سداد المستحقات.

عقوبات تصاعديّة على تأخير التسليم

غرامات تبدأ من 25% وتصل لـ 100% شهرياً من مقابل الانتفاع السنوي.

المادة السابعة وفقاً للآتي:

1 - غرامة بنسبة (25٪) من قيمة مقابل الانتفاع السنوي عن الشهر الأول من التأخير، وتزداد إلى (50٪) من قيمة مقابل الانتفاع السنوي عن الشهر الثاني (75٪) من قيمة مقابل الانتفاع السنوي عن الشهر الثالث (100٪) من قيمة مقابل الانتفاع السنوي عن الشهر الرابع، وتثبت عند نسبة (100٪) من قيمة مقابل الانتفاع السنوي عن كل شهر تال يستمر فيه الغرامة اعتباراً من اليوم التالي لانقضاء الميعاد المحدد وحتى تمام التسليم، وبعد في حكم الشهر الكامل أي جزء منه، وتسري هذه الغرامة على جميع أنواع القسائم الخاضعة للهيئة.

2 - غرامة يومية بقيمة 100 دينار تطبق اعتباراً من اليوم التالي لانقضاء الميعاد المحدد وحتى تمام التسليم، وذلك على الدراكيل والوحدات الحرفية.

المادة التاسعة: يكون مال المبانى والمنشآت القائمة على القسيمة أو الموقع وفقاً للأحكام والشروط الواردة في العقد، أو وفقاً للأحكام المنصوص عليها في القانون ولائحته.

ولإدارة ولجنة الحق في التصرف بالألات والمعدات والمنقولات المتواجدة على القسيمة أو الوحدة أو الموقع نظير استيفاء المستحقات المالية للهيئة على القسيمة.

المادة العاشرة: يلتزم صاحب العلاقة بسداد كافة المستحقات المالية على القسيمة أو الموقع أو الوحدة المسحوبة إلى حين تمام الإخلاء أو قضاء.

المادة الحادية عشرة: ينشر القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ النشر، وعلى الإدارات المعنية تنفيذ، كل فيما يخصه.

4 - في حال عدم التزام صاحب العلاقة بتسليم القسيمة أو الموقع أو الوحدة خالية من الشواغل تقوم الإدارة أو اللجنة بمخاطبة إدارة الشؤون القانونية لاتخاذ الإجراءات القضائية ضد صاحب العلاقة والمطالبة بطرده وإخلاءه من القسيمة وسداد ما ترصد عليه من مستحقات، بالإضافة إلى ما يستجد من مقابل انتفاع حتى تمام الإخلاء والتسليم، على أن تقوم إدارة الشؤون القانونية بعد استكمال إجراءات التنفيذ بمخاطبة الإدارة أو اللجنة لاتخاذ إجراءات استلام القسيمة أو الموقع أو الوحدة.

المادة الخامسة: تقوم الإدارة/ اللجنة برفع تقرير للمسيد أو التجارية من الوزير - أو من يفوضه - وذلك طبقاً لحالات السحب التي تنص عليها القرارات الوزارية المنظمة.

ثالثاً: يصدر قرار بإلغاء الترخيص وسحب موقع (الخدمات) مقالع الرمل/ تخزين الصلحوخ/ سكراب السيارات الوحدات الحرفية من الوزير - أو من يفوضه - طبقاً لحالات السحب التي تنص عليها القرارات الوزارية المنظمة.

المادة الثالثة: تقوم الإدارة أو اللجنة بمباشرة إجراءات السحب بعد شهر من تاريخ نشر قرار السحب بالجريدة الرسمية.

المادة الرابعة: تبشّر الإدارة بإخطار الإدارة المختصة بأي تغيير في البيانات المقيدة فيه. 4 مخالفة الغرض الذي من أجله صدر قرار الترخيص. 5- تأجير القسيمة أو جزء منها للغير. 6- منح الغير حق انتفاع على القسيمة أو على جزء منها. 7- التصرف في القسيمة للغير بأية نوع من أنواع التصرفات دون مراعاة أحكام القانون واللائحة. 8 مخالفة قواعد حماية البيئة والسلامة والأمن الصناعي أو أي مخالفة الشرط من شروط العقد المبرم مع الهيئة. 9-انتهاء مدة الترخيص المؤقت.

ثانياً: يصدر قرار بسحب